



بثينة خليفة قاسم

كاتبة من البحرين

## النقابات العمالية .. ما لها وما عليها

■ يفضي بنا الحديث عن النقابات العمالية إلى حتمية ربط أدائها خلال الفترات السابقة بدفاعها المستميت من أجل حماية حقوق العمال، ويشير البعض إلى أن دور النقابات بدأ ينحسر في الوقت الراهن حتى نأى عن مضمونه الأصلي، فما عاد يضطلع بدوره المرتقب من حيث المطالبة بتحسين الأوضاع العمالية وضمان حياة كريمة لهم، إذ تحول جزء كبير منها إلى بؤر لنهب وتنويم العمال، ساعدها في ذلك قلة وعي وثقافة منتسبيها وعدم شراكتهم الإيجابية في حلحلة قضاياهم داخل المؤسسة أو الشركة، ومن ثم مشاركتهم الفعلية في صوغ مصيرهم العمالي والمعيشي داخل مجتمعاتهم بصورة تتواءم مع روح العصر ومتطلباته.

ومتلما لا يمكن قراءة المشهد السياسي بعيداً عن المشهد الاقتصادي، إذ يشكل كلاهما وجهين لعملة واحدة، فإن مطالبة العمال تحسين أجورهم والارتقاء بظروفهم المعيشية والإسهام في رسم سياسة اقتصادية/ اجتماعية للبلاد، هو جزء مكمل لتحسين مواقعهم في الشأن العام داخل المجتمع، وما يقال إن للنقابات العمالية أجندة سياسية وإنها بمثابة (البئع)، القادم من أجل المواجهة والإضرابات أو من أجل معارضة السياسات العامة للشركات أو المؤسسات التي - للأسف الشديد - باتت تتعرض لسيطرة من قبل الدوول واحتكار أصحاب العمل لمجمل عمليات الإنتاج لصالحهم، هو قول مغلوط جملة وتفصيلاً، منذ متى والحديث عن رسم واقع اقتصادي يعد تدخلاً في الشؤون السياسية؟ تلك أقاويل سيئة يراد بها تشويه العمل النقابي، وحتى لجنة الحريات النقابية في منظمة العمل الدولية تحرم على أية دولة وضع شروط لنقابتها بعدم التدخل في الشؤون السياسية.

كما أنه يعكس بنوع من النفور كقطبين داخل المؤسسة أو الشركة (نقابة / مجلس إدارة) ولن يخدم هذا التوجه بشكل أو بآخر في تمرير مطالب العمال من قبل أصحاب العمل في الشأن النقابي، مما يؤدي إلى خلق حالة من الاحتقان المتواصل بينهما.

وإذا كان الدور الأساسي للنقابات العمالية يتمثل في الالتحام بالعمال وحماية مصالحهم، فإنه لا بد من وضع حمايات تحول دون ضياع حقوق النقابي أو فصله تعسفياً من وظيفته، كما لا بد من سن تشريعات وقوانين ولوائح تعزز من دور النقابي في تحركه صوب المفاوضة والشراكة الحقيقية بين أطراف الإنتاج الثلاثة، ولا بد هنا من الإشارة إلى ضرورة احترام الحقوق العمالية داخل المؤسسة أو الشركة، بعدم

تهميش المطالب العمالية، وذلك لن يتأتى إلا بسن قوانين تقرض عقوبات رادعة على صاحب العمل إن هو تعسف أو مس ثوابت العمل النقابي، خاصة أن أصحاب العمل قادرين على تحويل نشاط النقابي والباسه ثوب المتهم، كاتهامه بالإساءة للعمل مثلاً ومن ثم فصله من عمله.

مسألة وعي وثقافة النقابي، مسألة غاية في الأهمية، إذ هي تسهم في إيجاد أرضية خصبة وفتح آفاق أكثر اتساعاً نحو تفاوض سليم ومتكافئ الأركان بين صاحب العمل والنقابي، وعليه فإن عملية انتخاب رئيس النقابة، عملية لا بد أن تقوم وفق أسس ومعايير موضوعية، بعيدة كل البعد عن النفس العشوائي أو الطائفي أو ما شابه، حيث ضرورة توخي عنصر الفاعلية والتأثير كأحد أهم مقومات المفاوضات النقابي، إذا ما اعتقدنا سلفاً أن النقابي قادر على تغيير وجه النقابة ورفع مستوى إنتاجية شركته أو مؤسسته، وذلك بخلق مزيد من حالة التوازن والرضا بين منتسبي النقابة ومجلس إدارتها، لكسب قوة مضاعفة من الولاء العمالي بانخراطهم في كل صغيرة وكبيرة في شؤون شركتهم أو مؤسستهم الأم، يلقي بظلاله نحو تحسين الأداء الإنتاجي، من هنا كانت فكرة ترسيخ جذور روح الحوار الجماعي والارتقاء عن الفدرات الفردية.

وتحتاج العملية إلى مزيد من الدورات وورش العمل التثقيفية لمنتسبي النقابة، وأستطيع القول إن الدول المتقدمة أولت المكانة النقابية احتراماً كبيراً وأسهمت في خلق بيئة صحية نحو تحسين الشراكة الحقيقية بين العامل وصاحب العمل والجانب الحكومي، وأستطاعوا بتلك المنزلة الرفيعة أن يتنبأوا المناصب المرموقة بين الدول، ويدخلوا كمنافس قوي عالمياً نحو تنمية اقتصادية مستدامة، وكما أن من بديهيات العمل النقابي الإلزام بالأمور الإدارية، فإن ثمة ميزانية هي الأخرى، يسهم منتسب النقابة في حصيلتها، ومن حقه أن يتساءل أين تذهب ميزانية نقابته؟ ولا يعوزنا الحديث عن حصول النقابي في الدول المتقدمة على جزء من أرباح الشركة أو المؤسسة التي يعمل فيها، كونه عنصراً مشاركاً في العملية الربحية، ترى، ماذا فعلت الحكومات العربية من أجل تعزيز الحركة النقابية وترسيخ ثوابتها على أرض الواقع؟

هل تحتاج المسألة إلى مزيد من الرقابة والمتابعة وملاحقة بؤر الفساد في الشركات والمؤسسات؟ هل للمجالس النيابية والصحافة المحلية دور مرتقب في الإسهام بإبصال أصوات النقابات العمالية لأصحاب القرار؟ لماذا ترفض بعض الحكومات التعددية النقابية داخل الشركة أو المؤسسة؟ لماذا فرغت اللجان النقابية عن مضمونها، وارتضت الاستكانة والخنوع؟

إنها تساؤلات مريرة، تفتح علينا جبهات عديدة على كافة المستويات - الرسمية منها وغير الرسمية - وليس من مصلحة أحد سبر أغوارها، لما لها من مضامين وقيم إنسانية، قلما تجد لها متنفساً في الدول العربية قاطبة، كالعادلة الاجتماعية وحسن توزيع ثروات البلاد على العباد بشكل يرضي كافة القطاعات والأطياف البشرية!

والله من وراء القصد ■

